المعضلة الأمنية وتوازن التهديد

تحليل ومقارنة الإفتراضات في نظام الهيمنة

أ.م.د علي فارس حميد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

https://doi.org/10.61353/ma.0080015

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١/٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٢/١٨ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

تعد المعضلة الأمنية واحدة من أهم مظاهر التفاعلات الدولية التي تتصل بزيادة القوة، فالقوى الرئيسة في النظام تحاول زيادة قوتها من أجل التأثير في التفاعلات الدولية. فالقوى الكبرى في النظام الدولي ترغب بزيادة قوتها من أجل المحافظة على البقاء. ولأن المعضلة الأمنية قد تؤدي إلى تغيير النظام بسبب زيادة القوة لذلك فإن فرضية توازن التهديد يمكن أن تساعد القوة المهيمنة في معالجة الأوضاع التي قد تنتج عن المعضلة الأمنية. إن القوة المهيمنة تعمل على إدارة المعضلة الأمنية من خلال توازن التهديد، إذ أن طبيعة اللاتوازن الذي يتصل بنظام الهيمنة لا يمكن أن يستمر من دون وجود مجال للتوازن يكون قائماً على أساس التهديد وليس القوة وهذا ما يساعد على استمرار نظام الهيمنة.

The security dilemma is one of the most important manifestations of international interactions related to the increase in power. The main forces in the system are trying to increase their power in order to influence international interactions. The major powers in the international system want to increase their power in order to survive. And because the security dilemma may lead to regime change due to an increase in power, the threat equilibrium hypothesis can help the dominant power in addressing the situations that may result from the security dilemma. The hegemonic power works to manage the security dilemma through the balance of the threat, as the nature of the imbalance that relates to the hegemony system cannot continue without a room for balance that is based on the threat and not the force, and this helps the continuation of the hegemony system.

الكلمات المفتاحية: الأمن، المعضلة الأمنية، توازن التهديد، نظام الهيمنة.

المقدمة

ماتزال الأدبيات الاستراتيجية على خلاف تنوعها والمدارس التي تنتمي إليها تبحث عن ممكنات البقاء والاستمرار، سواء أكان الضامن لهذا البقاء هو زيادة القوة أم وجود مؤسسات تمتلك سلطة تفوق الدولة في النظام الدولي. فالبقاء لا يزال الهدف الأسمى الذي تبحث عنه الدول قبل عدّه الهدف الوحيد في هذا الشأن. ومن ثم فإن تشابه الدول في غايات البقاء يجعل بنية النظام الدولي تميل إلى تشجيع المنافسة الأمنية بين القوى الرئيسة فيه.

تعمل زيادة القوة في ظل الفوضى المتأصلة بالنظام من زيادة فرص المعضلة الأمنية وتجعلها ذات سمة مستدامة، إن لم تكن هنالك إجراءات قادرة على ضبط سلوك القوى الساعية إلى زيادة القوى. فالقوة المهيمنة في النظام ذات وظيفة تعمل على ضبط سلوك القوى الساعية نحو زيادة القوة، إلا أن التعامل معها يجب أن يضمن عدم توجهها نحو التحالف فيما بينها بما يهدد القوة المهيمنة نفسها. على المستوى الآخر فإن مؤشرات توازن القوى على مستوى التفاعل بين القوى أو القطبية الدولية على مستوى توزيع القوة في النظام بدأت بالتراجع لصالح الهيمنة كشكل لوصف العلاقات، فاستطاعت الهيمنة فرض خياراتها على القوى التعديلية بشكل كبير، الأمر الذي يضاعف من إمكانية استقرارها على المدى المتوسط على أقل تقدير.

يشكل توازن التهديد النمط الأنسب بالنسبة للقوة المهيمنة من أجل تأمين استمرارها كقوة متفوقة في النظام. فالتهديدات الناشئة أو المستحكمة في التوجهات الاستراتيجية للدول سوف تعمل على سد الفراغ الذي تحتاجه القوة المهيمنة بسبب فقدان توازن القوى مما يجعلها تكون بسلوك توازني لمواجهة استراتيجيات التغيير في النظام.

يفترض البحث أن التوازن في التهديد يعني منح القوة المهيمنة فرصة لضبط المعضلة الأمنية عن طريق وجودها وفق منطق التوازن في المصالح، أو من خلال مراقبتها للنظام، فالتفاعلات تدفع باتجاه ضبط أدوار القوى الرئيسة في النظام من حيث الفعل الاستراتيجي لتلافي احتمالات التمدد المتجاوز لحدود القوة عبر ما يمكن تسميته بمنطق التوازن في المصالح.

إن تنامي المعضلة الأمنية هو تفسير منطقي للاندفاع باتجاه زيادة القوة غير أن ممكنات تقييدها سوف يضاعف من فرص تفوق القوة المهيمنة واستمرار وجودها كقوة أساسية وحيدة في النظام إلى جانب القوة

الرئيسة الأخرى. وقد يتكفل توازن التهديد في تأمين ذلك مما يجعله رؤية للتعامل مع الأمن في ظل متغيرات دولية تسمح بها.

المطلب الأول: الافتراضات والأطر النظرية لمعضلة الأمن وتوازن التهديد

إن طبيعة الافتراضات النظرية للمعضلة الأمنية وتوازن التهديد تعزز من مستوى إدراك مخططي الاستراتيجيات للتفاعلات الدولية، فضلاً عن مضاعفة تشخيصهم للأحداث والاستراتيجيات التي تتصل بسلوك القوى الفاعلة في البيئة الدولية. ومن ثم فإن دراستها ومقارنة الافتراضات الخاصة بها تمكّن من فهم تطبيقاتها في النظام الدولي خاصةً في نظام الهيمنة.

أولاً: الإطار النظري للمعضلة الأمنية: الإشكاليات والفرضيات

تعد المعضلة مفهوماً مركزياً في تحليل وتفسير العلاقة بين القوى الرئيسة في النظام الدولي، والتي لا يمكن تجاهل تأثير ما تفرزه من آثار على التفاعلات القائمة داخل حدود النظام الدولي. إذ تنشأ معضلة الأمن من حالة الفوضى التي تجد الدول نفسها فيها كنتيجة لمساعي بعضها في زيادة أمنها القومي عبر إتباع سياسات تعزز قدراتها العسكرية مما يجعل القوى الأخرى ومن دون قصد منها تشعر بكونها أقل أمناً نتيجة لتنامي القوة وتعزيزها لدى الطرف المقابل. ونتيجةً لهذا السلوك تنشأ حلقة مفرغة من عدم الشعور بالأمن لا يوجد لها حلاً واقعياً إلا بزيادة القوة. ويعد (جون هـ. هيرتز) من بين الأوائل الذين أسهموا في تطوير الأطر النظرية الخاصة بالمعضلة الأمنية. فقد أقام هيرتز المعضلة لا على أساس صفات فطرية مناهضة للمجتمع في الإنسان بحد ذاته، بل على الرابطة الاجتماعية وفكرة الفوضى التي يعمل ضمنها الناس والجماعات. لذلك يمكن اعتبار معضلة الأمن صفة بنيوية قائمة على أساس وجود معطيات تؤمن الوصول اليها[١].

يرى (جون هيرز) أن المعضلة الأمنية هي (مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، وإلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، إذ أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً). وهذا ما يعني أن الخطأ في التقدير هو الذي يصيغ الافتراضات المجتمعة التي تتعامل بموجبها الدولة مع الدول الأخرى في البيئة الاستراتيجية المحيطة بها[٢].

يعكس هذا المستوى من التحليل تساؤلاً في غاية الأهمية محوره لماذا تنتهج الدول طرقاً متشابهة في السلوك رغم تباين أنظمتها السياسية؟. وهذا ما استمرت الواقعية البنيوية في التفكير بافتراضاته والأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تفسيره، ويبدو أن الواقعيين الجدد قد استقروا على أن هذا التشابه في السلوك يرتبط بطبيعة النسق الدولي أو بنية النظام الدولي التي تحفز الدول على ذلك التشابه، فالبنية الدولية تبرز عن طريق تفاعل الدول ثم تحول دون قيامهم ببعض الإجراءات وتدفعهم في الوقت نفسه نحو إجراءات أخرى، ولأن النظام يتسم بكونه فوضوياً والوحدات تعد نفسها مستقلة فإن المستوى البنيوي هو الذي يسمح بظهور صورة السلوك السياسي الدولي بكونه أكثر ديناميكية وأقل تقييداً[٣].

إن تحليل التفاعل بين الدول الكبرى في إطار المعضلة الأمنية يعني أن زيادة القوة من قبل أحد الأطراف هو الذي يؤدي إلى تحفيز الأطراف الأخرى باتجاه زيادة القوة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى احتمالات التغيير في النظام الدولي القائم بسبب اختلاف معايير قياس القوة والتوازن الاستراتيجي بين الدول الرئيسة في النظام.

أثارت التصورات النظرية في المعضلة الأمنية مختلف الباحثين في الدراسات الاستراتيجية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص، وكان الإسهام الأكثر منطقياً لفكرة معضلة الأمن استهلاله هو ما تبناه **روبرت جيرفيس** (**Robert Jervis**) في كتابه عن الإدراك والإدراك الخاطئ ثم في مقاله المعنون "السياسة العالمية" حيث يحلل جيرفيس المأزق من منطلق نظرية الألعاب ولا سيما "معضلة السجين متفاوت الحصيلة" التي تتراوح فيها استراتيجيات اللاعبين بين الصراع والتعاون. ويجادل جيرفيس بأنه إذا كانت الحرب مكلفة والتعاون مفيداً فسوف تكون الحوافز قوية للتغلب على المعضلة باتباع سياسات لتحسين العلاقات بين الخصوم المفترضين بدلاً من مفاقمتها. وإذا كانت التكنولوجيا العسكرية تنحاز إلى جانب الدفاع، وكانت تكاليف فرص سياسة الدفاع عالية، فإن الحوافز لإدارة المعضلة تكون قوية أيضاً. ثم أنه إذا كان إمكان تمييز المواقف الدفاعية عن المواقف الهجومية سهلاً – بحيث تتضاءل أخطار الإدراك الخاطئ – فإن المعضلة سوف تتضاءل. ويعتقد جيرفيس، شأنه في ذلكِ شأن هيرتز وبوزان، أن التوجه نحو المحافظة على الوضع الراهن من جانب الفاعلين الرئيسين في النظام من شأنه أن يساعد عملية الإدارة[٤].

إن جذور صراع القوة والمأزق الامني المتعمد بصورة رئيسة، في طبيعة العلاقات بين الدول، ودول الجوار خصوصاً، أكثر مما تتجذر في بنية النظام الدولي. وعلى العكس من ذلك تعود أسباب صراع الأمن والمأزق الأمني غير المتعمد الى البنية الفوضوية للنظام الدولي وما يترتب على سلوك الدول في ظلها من نتائج غير

مقصودة[٥]. وهذا ما يعكس إلى حد ما استعارة التوازن الإرادي وغير الإرادي التي تبناها **هيدلي بول** في كتابه المجتمع الفوضوي بإعتبار أن المأزق الأمني المتعمد يحصل نتيجة لتفاعل الدول فيما بينها ولاسيما الدول المتجاورة فيما بينها جغرافياً، أما المأزق الناشئ من دون تعمد فهو مقدمة منطقية لبنية النظام الدولي التي تُسهم في إيجاده[٦].

وكنتيجة لتعقيدات البيئة فإن الإستراتيجية بطبيعتها تخلق المعضلة الأمنية أمام الدول والأطراف المعنية والأعمال التي تنفذ أو لاتنفذ من قبل الدولة وبخاصة بدورهم في البيئة الاستراتيجية وتصورهم للدور ومايتبع ذلك من حيث التأثير في سلوكيات الأطراف الأخرى وقد يكون ذلك مؤدياً الى خلق حالة من عدم الاستقرار في التوازن القائم[٧].

وبالمقارنة مع هذه الافتراضات يرى أصحاب النظرية البنائية أن التفسير الأمني الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة العالمية، فإقرار الواقعيين الجدد بأن التهديد واحد في كل الحالات غير صحيح دائماً لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوماً في تشكيل التهديدات وتوجيهها[٨]. فعلى سبيل المثال رؤية الولايات المتحدة الامريكية أو أي دولة عضو في حلف الناتو للسلاح النووي الفرنسي ليست بذات رؤيتها للسلاح النووي الكوري الشمالي أو الإيراني، لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يندرج في تصنيف الدولة لمعيار التهديد ومستوياته ودرجة الإدراك بشأن تأثيره على أمنها القومي.

ثانياً: توازن التهديد: الافتراضات المنشئة وتفسيرات الاستجابة

يشكل التهديد أحد أهم مصادر التعامل في التفاعلات الدولية، إذ تنتج الاستراتيجيات الدولية سلوكها الخارجي والداخلي بالنظر إلى ما تشعر به من تهديدات تحيط بها، فالأصل في التفاعل كما يسميه (برتران بديع) هو الشعور بالإذلال الذي يفهم في مدركات صانع القرار على أنه تهديد يمس وجود الدولة[٩].

ينشأ التهديد كرد فعل على سلوك تؤديه الدول، وهذا السلوك قد يكون مقصوداً ليعمل على إيجاد تهديد حقيقي، كالفعل الذي تقوم به الدول عند زيادة قدراتها سيما العسكرية منها، مما يجعل هنالك شعوراً بالتهديد من هذا السلوك. وهذا المتغير قد ينشأ بالأصل نتيجة للمدركات التي استقرت في ذهنية صانع القرار، إذ يعد صانع القرار المصدر الذي يبلور اتجاهات التهديد وحدوده في هذا الشأن، ولا يمكن أن يكون بمعزل عن رغبته.

وفي منشأ التهديد يرى **كينيث والتز** أن الفوضى المتأصلة في النظام الدولي تزيل إلى حد كبير التمايز الوظيفي بين الوحدات، إذ يتعين على كل وحدة دولية أن تضع نفسها في موضع يمكن من خلاله العناية التي تختارها الدولة لنفسها، وقد يشكل ذلك حسب تقدير الدولة الأخرى تهديداً بالنسبة للدول الأخرى، مما يجعلها نتيجة لذلك أن تكون القوى في موقع التوازن لا التقاطر بحسب تعبير افتراضه النظري في هذا الشأن(١٠).

من المؤكد أن منشأ التهديد وفقاً لاعتبارات التمايز الوظيفي تكون ذات تأثير في سلوكيات القوى الرئيسة داخل النظام بل حتى بقية الدول التي تتصرف في بينها وفقاً للنمط ذاته في إدراك التهديد بهذا الجانب، وعليه طور (**جلبن سيندر**) جزءاً من مقتربات هذا الجانب من خلال تقسيم المصالح إلى مبدأ الصداقة والعداء، فمن المؤكد أن المصالح المشتركة سوف تسهل من التعاون رغم أن الفوضى والمكاسب النسبية سوف تعيق التوازن الناجح وتقلل من فرصه. وبنفس الاتجاه فإن المصالح النسبية سوف تعمل على بلورة التنافس الذي قد يؤدي إلى الصراع فيما بعد بسبب زيادة حصة الدولة ونصيبها من المصالح في التفاعلات المشتركة مع الحلفاء، وهذا ما يفسر وجود حالات من عدم الاستقرار في التحالفات بانسحاب أحد الأعضاء للاختلاف في المصالح النسبية ونصيب الدولة منها. وفقاً لهذا المنطق أصبحت بنية النظام الدولي ذات تأثير كبير في تقدير الاستراتيجية العامة للدولة وتوجهاتها بشأن التهديد(١١).

يفترض الواقعيون الجدد أن الدول هي أنصار التمركز الدفاعي، فالدول تعد وفقاً لهذا المفهوم حراساً على مراكزهم في تراتبية القوة الدولية ومن ثم فإن المحافظة على القوة وفقاً للمنطق الذي تتعامل معه المدرسة الواقعية له تأثير كبير في التعامل مع أي تحرك يؤثر على هذا المعنى. إذ أن أي تحرك يحاول تغيير هذا التمركز الدفاعي سوف يعد تهديداً بالنسبة إلى الدولة ومن ثم ينبغي التعامل معه وفقاً لمنطق الحفاظ على القوة بعكس الرغبة التعديلية التي قد تسمح بزيادة القوة بسبب مقتضيات التوازن في النظام الدولي، وعلى أساس منطق التهديد فإن (**ستيفن والت**) يرى في افتراضات توازن التهديد أن التوازن ينشأ من خلال موازنة القدرات المادية الهجومية ونوايا كل قوة تُعد محل تهديد خاصة إذا كانت قريبة جغرافياً، والتي تنطبق بشكل واضح على فرنسا وبريطانيا وألمانيا التي انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفيتي وخطر التمدد الشيوعي، وإذا ما تم تحليل هذه الاستراتيجية فهي قد تكون باتجاهين(١٢):

الاتجاه الأول: يمثل هذا الاتجاه بأن السلوك الذي فعلته الدولة هو سلوك دولة راضية ومقتنعة بأن قواعد اللعبة التي وضعتها القوة المهمينة أو العظمى تخدم مصالحها، ومن ثم فإن سياسة الانضمام إلى التحالفات جاءت نتيجة للشعور بضمان المصالح عبر هذا الانضمام وهو بنفس الوقت يقلل درجة الشعور بوجود التهديد.

الاتجاه الثاني: وهو يفسر هذا الانضمام بأنه سلوك قوى ثانوية متخوفة من قوة كبرى تهدد مصالحها الأمر الذي يجعلها تنظم ضد الفريق الأكثر تهديداً بالنسبة لمصالحها.

وبالمقارنة مع ما يفترضه منطق توازن القوى بحسب والتز فإن القوى الثانوية سوف تنظم إلى فريق القوة المهيمنة في حين وفق منطق توازن التهديد لستيفن والت فإنه سوف يميل إلى الانضمام ضد فريق القوة الأكثر تهديداً[١٣].

وعليه فإن توازن التهديد يفترض من حيث المقارنة مع المقتربات النظرية التي تم التعامل معها من قبل منظري المدرسة الواقعية ولاسيما في مجال توازن القوى أمرين: إذ يندرج الأمر الأول في الجانب الجغرافي فالقرب الجغرافي أو الجوار المتقارب هو الذي يجعل التهديد على درجة ذات صلة كبيرة بإدراك صانع القرار، في حين أن التباعد الجغرافي قد يضعف من نظرية توازن التهديد بسبب الحاجة إلى تأكيد هذا التهديد بوسائل متجددة. وهذا الجانب كان له أثر كبير في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الكبرى بهذا الشأن، فعلى حد تعبير ستيفن والت استفادت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير من كونها القوة العظمى الوحيدة في نصف الكرة الغربي، فالعزلة الأمنية وفرت لها الأمن بالمجان، ومكنتها من اختيار الحلفاء بشكل أكثر مرونة دون أن تضطر إلى الانضمام والتآلف وفقاً لتوازنات التهديد[١٤].

أما الثاني فإنه على صلة وثيقة بسياسة الانضمام على حد تعبير ستيفن والت، إذ أن الشعور بالتهديد وفق الافتراضات المنطقية لتوازن التهديد سوف يجعل الدولة تميل إلى الانضمام ضد الفريق الأكثر تهديداً، وبهذا يكون الاصطفاف ذا صلة بتوازن التهديد وليس بتوازن القوى على أساس الاعتبارات المتكونة في هذا الجانب[١٥].

إن منطق توازن التهديد من حيث الافتراض يعتمد على قدرة الدولة على تحقيق التهديد من أجل تكوين متطلبات التوازن الذي تبحث عنه، بيد أن المشكلة الأساسية في هذا الافتراض تتعلق بكيفية تحقيق التهديد أو إيصاله إلى الطرف الثاني، فالتهديد ليس كالردع قادر على منع الطرف الآخر من استخدام القوة، وهذا ما يميز الردع عن التهديد من حيث الوصف، فالردع لا يتكون في السياسة الدولية من دون أن يكون قد حقق

التهديد الهدف الذي نشأ من أجله، ولذلك تم ردع الطرف الثاني من الفعل، في حين أن التهديد يرتبط بدرجة الإدراك وطبيعة التقدير. وهذا الأمر يتطلب عدة عناصر من بينها القدرات المادية التي تمتلكها الدولة التي تقوم بالتهديد(١٦).

مع ذلك يبدو أن إصرار **ستيفن والت** بشأن توازن التهديد قد جاء كنتيجة منطقية لسلوك الدول الفعلي بشأن التهديد، فالدول تتجه إلى الانضمام إلى تحالفات أو منظومات أمنية نتيجة للشعور بالخطر والتهديد، وهي في طبيعتها تتجه باتجاه معاكس لمصدر التهديد، وعليه فإن التحالف كخيار استراتيجي تم بناؤه من الناحية الاستراتيجية نتيجة للشعور بالتهديد أكثر من غيره، وهذا يعني أن الدول وفقاً للنوايا المتصورة هي التي حددت مصدر التهديد، وقد عينت وجوده خصوصاً إذا ما اقترنت هذه النوايا المتصورة بوجود قوة هجومية لدى الدولة التي اعتبرت مصدراً للتهديد.

إن ما يتحدث عنه ستيفن والت يرتكز على افتراض أن الدول تتفاعل مع التهديدات وليس مع القوة، وهذا الإفتراض بحد ذاته يساهم في مضاعفة إدراك صانع القرار لحركة الدول بشأن التهديد وإنتظام الدول في تحالفات قائمة على أساس التهديد أكثر من المعايير الأخرى، وعليه فإن الافتراض الفرعي لتوازن التهديد يقوم على أساس القوة الهجومية للدولة التي تؤدي مهمة التهديد، فكلما زادت القوة الهجومية ، ارتفع عنصر التهديد وهي ترتبط بشكل أساسي بعنصرين أساسين هما القوة والقرب الجغرافي(١٧).

يمكن أن نخلص من ما تقدم أن عناصر نظرية توازن التهديد هي ثلاثة: إذ أن العنصر الأول يرتبط بالنوايا العدوانية وهذه النوايا ذات طبيعة مقصودة بشأن تغيير الوضع القائم على حد تعبير ستيفن والت، فالدول ذات الطبيعة العدوانية تمتلك رغبة عالية في تغير نظام التفاعل الذي تعمل فيه لصالح نظام جديد، وهذا ما يجعل الدول المتمسكة بالنظام أي الدول المحافظة تميل إلى الاصطفاف ضدها. أما العنصر الثاني لنظرية توازن التهديد فهي على ارتباط بالقوة الهجومية التي تم توضيحها، فالقوة الهجومية سوف تدفع الدولة بالرغبة في زيادة التهديد وهي على علاقة طردية معه، فزيادة حجم القوة الهجومية يعني زيادة التهديد، وهذا ما سوف يجعل الدول التي تشعر بالتهديد بالانضمام إلى المحور الثاني. أما العنصر الثالث فهو القرب الجغرافي، فالقرب الجغرافي يزيد من معطى الخطر من حيث الشعور بالنسبة للقوة التي تشعر بالتهديد، لأنها تشعر بأن القوة الهجومية والنوايا العدوانية هي الأكثر تأثيراً عليها من الدول التي تكون بعيدة عنها، فتمدد الدولة بقوتها الهجومية عادةً ما يكون على جيرانها(١٨).

إن الشعور بالتهديد والانتظام في محاور استراتيجية أو تحالفات من شأنه أن يرتب عدة معطيات بشأن المعضلة الأمنية، فالمعضلة الأمنية من حيث التكّون مرتبطة أساساً بقيام الدولة بزيادة قوتها نتيجة للشعور بالخوف من جيرانها، وهذا الخوف نابع عن طبيعة الفوضى في النظام، وبنفس الافتراضات التي تبنى عليها نظرية توازن التهديد، فالتهديدات تنشأ نتيجة لزيادة القوة الهجومية لدولة ما في الجوار الجغرافي، غير أن الاختلاف قد يكمن في أن الرغبة بزيادة القوة في معضلة الأمن ينشأ نتيجة للخوف، في حين أن سياسة الانتظام القائمة على أساس توازن التهديد مرتكزة على الشعور بأحد عناصر التهديد التي تمت الإشارة إليها ولاسيما تلك التي ترتبط بالنوايا العدوانية والرغبة في تغيير النظام.

المطلب الثاني

منطق توازن التهديد والمعضلة الأمنية في نظام الهيمنة

تزايد اهتمام الباحثين ومخططي الاستراتيجيات الأمنية بالهيمنة بشكل كبير، كونها تمثل وضعاً دولياً تسعى فيه القوة العظمى إلى إدامة السيطرة، وهي نتيجة لزيادة المساعي التي تُؤمن تنامي قوة الدولة بالمقارنة مع الدول الأخرى الموجودة في البيئة التفاعلية، فضلاً عن كونها مرتبطة ايضاً بطبيعة السمة التنافسية التي تتسم بها السياسة الدولية[١٩]. إلا أن التفكير الاستراتيجي في هذه الحالة لم يعد يقترن بالسيطرة الجيوسياسية فقط بل بكيفية إدامة هذه السيطرة والمداخل التي يمكن من خلالها تعزيز هذه السيطرة.

يتطابق هذا الافتراض مع ما يذكره جون ميرشايمر بخصوص سعي الدولة في النظام الفوضوي إلى زيادة حصتها من القوى العالمية إلى أقصى حد لتشمل السعي إلى تحقيق الهيمنة، وبما يؤدي إلى زيادة المنافسة الأمنية، فالهيمنة وفقاً لميرشايمر هي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عبر زيادة حصتها من القوة العالمية. ومع ذلك أصبح التفكير هو في كيفية إقناع القوة الرئيسة بأن هذه الزيادة في قوة الدولة المهيمنة هي لضمان الاستقرار الدولي، أي بمعنى آخر، أصبح الافتراض المنطقي الذي تتعامل معه القوة المهيمنة يدخل في إطار الخيارات التي تمنع القوى الأخرى من اللحاق بقوتها. فهي وفقاً لذلك تعمل على ضبط سلوك القوى التعديلية أو القوى التي تسعى إلى الهيمنة من أجل أن لا تتجاوز حدود القوة التي يمكنها من منافسة القوة المهيمنة[٢٠].

يناقش جوزيف ناي الهيمنة من اعتبارات تتعلق بتفوق القدرات فهو يرى أن الهيمنة تعني (وجود قوة دولية مسيطرة تكون هي المتفوقة في المصادر المادية وتتوافر لديها القدرة والادارة اللازمة في صياغة قواعد التفاعل في النظام الدولي)[٢١]. ومن خلال مقارنة رأي ناي لاين (Layne) فإن الهيمنة عند الأخير تتخذ أشكالاً مختلفة حيث ترتبط أول هذه الأشكال بإزالة جميع الخصوم وهي تشبه إلى حد كبير الاستراتيجية التي طبقتها الامبراطورية الرومانية ضد قرطاجة، وأما آخر هذه الأشكال فانه يمثل إخضاع جميع الأخصام الى إرادتها ومن ثم قد تستخدم قوة الإكراه لمنع الدول الأخرى في النظام من تطوير قوات مساوية لقوتها وقوة الاقناع كذلك من أجل تشريع هيمنتها[٢٢]. ومع ذلك فإن النقاش الذي ساد دراسة نظريات تحليل الاستراتيجيات الدولية بقى مركزاً على الكيفية التي يتم فيها تطويع الخصوم أو ضبط سلوكهم، إذ يتطلب هذا النهج سلوكاً رضائياً من أجل إدامة الهيمنة والاستمرار في ضبط سلوك القوى الأخرى الرئيسة في النظام الدولي وإلا قد تضطر القوى الرافضة أو التعديلية إلى التحالف فيما بينها لتنتقل إلى نطاق التوازن.

بالنسبة الى (Layne) فان الاقناع يعد أحد جوانب الهيمنة الرئيسة بحيث وجود رغبة لدى الطرف المهيمن في اقناع الأطراف الأخرى بالنسبة الى دوره القائم على أساس الهيمنة، وهو يتطابق بهذا الجانب مع كوكس (Kox) الذي يركز على أهمية الركن الرضائي في تعريفه لمفهوم الهيمنة على اعتبار ان النظام الذي تكون فيه قوة قادرة على تحقيق الهيمنة يتطلب الركن الرضائي في المقام الأول في هذا الجانب[٢٣]. ويعني الركن الرضائي هنا مدى قناعة ورضا القوى الرئيسة في النظام عن السلوك التوازني الذي تقوم به القوة المهيمنة في البيئة الاستراتيجية الدولية.

قد يكون مرد الاعتقاد بهذا الجانب قائماً على أساس وجود القوة لدى الأطراف الأخرى مجتمعة وقدرتها على تحقيق حالة التوازن عبر التحالف فيما بينها بما يؤمن لها المجابهة مع الطرف المهيمن وبما ينقل سلوكها التوازني إلى تفتيت وضع الهيمنة والتحول باتجاه توازن القوى. وبالرغم من عدم وجود حالة التوازن بالوضع الاستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى، إلا أن تحقيق الجانب الرضائي في ترتيب الأدوار المنظمة للعلاقة بين الطرف المهيمن والاطراف الدولية والإقليمية الأخرى يبدو في غاية الأهمية ومن الممكن أن يساهم ذلك في تأمين الاستقرار الدولي. فكما يذكر روبرت غلبن أن الشرعية تعني ضمناً قبول كل القوى الكبرى في إطار النظام الدولي بحيث لا يوجد على الأقل دولة مستاءة جداً تعبر عن إستيائها بانتهاج سياسة خارجية ثورية[٢٤].

ويبدو من خلال الصياغات المؤطرة لدراسة الهيمنة ان الافتراضات النظرية تقوم على أساس القدرة والتحكم في الوقت نفسه، إذ يشير (روبرت غلبن) في هذا المجال الى أن افتراضات حرب الهيمنة والتغيير الدولي قائمة على أساس العلاقة بين القوة المهيمنة والأطراف الأخرى، فمن وجهة نظر القوة المسيطرة إن ارتفاع التكاليف الخاصة بالمحافظة على الوضع الراهن ينتج تبايناً بين مستوى القوة والتزاماتها، أما من وجهة نظر القوى الصاعدة فإن تراجع تكاليف التغيير بالنسبة الى المنافع هو ما يستدعي التغيير فالمحافظة على النظام الدولي في ظل الوضع الراهن تكون صعبة وتكاد تكون الدولة المسيطرة غير قادرة على مواجهة هذه التكاليف وهو ما يؤدي بدوره وفقاً لغلبن الى أزمة مالية حادة[٢٥]. وعلى أساس افتراض القدرة على الإدارة والتوجيه فإن اقتناع القوى الرئيسة في النظام بنصيبها من القوة يساهم إلى حد كبير في استقرار الخصائص البنيوية للنظام كالحالة مع ما يحدث في نظام توازن القوى.

ومن ثم وفقاً لهذه الدالة، فإن البحث في منطق الهيمنة قد يستدعي التفكير بجوانب الركن الرضائي لتحديد بنية العلاقة في هذا الجانب، بالاضافة الى طبيعة الترتيبات الاقتصادية التي تعد من الجوانب الضرورية في نطاق الهيمنة، وكما يشير (مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان) وفق نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة، بأن العالم بحاجة الى دول مسيطرة واحدة لتضع وتنفذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام، وعليه لابد أن يكون لدى الدولة المهيمنة القدرة على تنفيذ قواعد النظام وكذلك الرغبة في ممارسة ذلك الدور[٢٦].

قد لا يكون من السهل على المختصين في الدراسات الاستراتيجية تحليل المسارات المعقدة والربط بينها وبين النظام وتداخلاته، وما تؤديه الدول من استراتيجيات في ظل نظام يفتقد إلى استقرار خصائصه البنيوية، وذلك بسبب سرعة حركة المتغيرات وتبدلها، وعلى الرغم من أن الدراسات الاستراتيجية بدأت تتعامل مع اتجاهات جديدة في الفكر الاستراتيجي تقوم على أساس التنظيم وموازنة التكاليف والأرباح، إلا أن ضرورة فهم التفاعلات ومن ثم السيطرة عليها هو الذي يحقق الفاعلية الاستراتيجية التي تطمح إليها الدولة العظمى. يفهم التمكين الجيوسياسي على أنه السيطرة أو المقدرة على ضبط التفاعلات بما يُمكن الدولة المهيمنة من الاستمرار في حفظ مصالحها والتأثير على سلوك القوى الكبرى. فالنقاشات النظرية التي صاغت المقاربات الحديثة في دراسة الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي ارتكزت في الأصل على الطريقة التي اعتمدتها القوى العظمى في التعامل مع القوى الكبرى والإقليمية في النظام الدولي.

تقوم الهيمنة وفقاً لإطارها العام على مبدأ تمكين السيطرة الجيوسياسية الذي يعد المدخل الأكثر تناسباً مع منطق الهيمنة عبر تحقيق التفوق، فمن خلال مراجعة الأدبيات الاستراتيجية الخاصة بهذا الجانب يمكن الاستدلال عنها بمعنى التفوق عبر زيادة القوة بهذا الشأن. فالقوة الجيوسياسية هي التي يمكن من خلالها تحقيق الهيمنة. ويشير (كريسيتوفر لين) بهذا الشأن إلى أن الهيمنة هي استراتيجية واقعية تسعى الى إدامة السيطرة الجيوسياسية وهذا ما يعني طبيعة قوتها النسبية بالمقارنة مع القوى الأخرى[٢٧]. وما يفهم من التمكين الجيوسياسي هو المقدرة على ضبط التفاعلات بحيث تكون الدولة العظمى قادرة على التأثير بتوجيه مصالحها ضمن نطاق التفاعلات المقصودة. وهي بهذا المعنى تقترب إلى ما ذهب إليه (لاين) من اعتبار الهيمنة تتطلب المقدرة على ضبط سلوكيات الخصوم في البيئة الاستراتيجية.

يذهب البعض من المحللين إلى أن طبيعة الهيمنة تستدعي منع ظهور قوة جديدة تستطيع أن تنافس الدولة المهيمنة وبالشكل الذي يمكنها من تحقيق التوازن معها، وذلك لأن الهيمنة تفترض السيطرة من دون منافس في القيادة[٢٨]. وهذا ما يجعل هناك ضرورة كبيرة في تنظيم العلاقة بين القوة المهيمنة والقوى الكبرى الذي يعد واحداً من أهم المداخل في فهم الهيمنة في هذا الجانب. إذ أن صعود القوى الكبرى إلى مستوى التوازن سوف يغير وضع النظام الدولي من الهيمنة إلى توازن القوى المتعدد أو الثنائي.

إن السيطرة على التفاعلات الدولية أو المقدرة على ضبط حركة القوى الكبرى فيها هو المدخل الأساسِ في تحقيق التمكين الجيوسياسي للطرف المهيمن وهذا ما اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للتفاعلات الدولية، فهي تكّون لنفسها مجالاً حيوياً من حركة المصالح ومجالاً آخر للتأثير في سلوكيات القوى الدولية بحيث لا يتمكن أي طرف من تحقيق مصالحه دون أن يأخذ بعين الاعتبار وجود الطرف المهيمن ضمن نطاق التحالفات أو الشراكات القائمة.

المطلب الثالث: التمكين الجيوسياسي وإدارة معضلة الأمن في نظام الهيمنة

إن التمكين الجيوسياسي كإطار لتأمين متطلبات الهيمنة لا يمكن تحقيقه من دون وجود دور استراتيجي قادر على تعزيز الاستقرار في التفاعلات الدولية وفقاً لمتطلبات المصالح وتوازنها بين الأطراف الدولية. ويفترض في هذا الشأن اتجاه مهم في الدراسات الاستراتيجية مقاربة وفهم الهيمنة بالموازن أو الدولة الحاملة الميزان والذي يفسره البعض على أنه مفهوم مرادف للهيمنة كما يذهب **جون ميرشايمر**[٢٩]. إذ يصف أن دور القوة المهيمنة

يجب أن يكون قادراً على ضبط أدوار القوى الإقليمية والدولية بحيث يتمكن من ترجيح كفة أحد الأدوار على الأخرى في حال تفوق واحدة من القوى إقليمياً.

وفقاً لشايمر فإن الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة المهيمنة في نصف الكرة الغربي، يجب أن تمنع دائماً أي قوة أخرى من أن تصبح المهيمنة على قدم المساواة في نصف الكرة الشرقي. كذلك فاعتبارها القوة البحرية الليبرالية، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسعى لحماية الخطوط البحرية من الاتصالات التي تمكن التجارة العالمية. كما يجب أن تسعى إلى حماية كل المعاهدات والحلفاء بحكم الواقع.

يذهب الدكتور (مازن الرمضاني) الى أن المضامين التي يفهم عن طريقها مفهوم الدولة حاملة الميزان هو ما يطلق على تلك الدولة التي تسعى الى حفظ الاستقرار القائم وادامته وتسعى ايضاً إلى التدخل إلى جانب الطرف الذي أصبحت قوته أقل كما هو الحال بالنسبة الى دور بريطانيا في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى(٣٠).

وطبقاً لذلك فإن مفهوم الدولة حاملة الميزان يشير الى وجود ثلاثة أطراف، يمثل الطرف الأول فئة التحالف (أ) أما الثانية فهي الدولة التي تتحكم في حالة التوازنات التي تسمى بالدولة حاملة الميزان بينما يمثل الطرف الثالث فئة التحالف (ب) وهذا ما يجعل الطرف المهيمن يقوم بوظيفة ضبط السلوكيات القائمة بين الأطراف المكونة له بحيث لا يمكن لأحد الأطراف من التفوق كما ورد في تعريف **جوزيف ناي** باعتبارها القوة التي تمتلك القدرة على صياغة التفاعل الدولي، ومما لاشك فيه أن حالة الاستقرار الذي يقوم عليه هذا الشكل، هو وضع القوى الكبرى والاقليمية بالشكل الذي يؤمن المقدرة على ضبط سلوكها، لأن أحد مستلزمات الهيمنة هو ضبط سلوك الدول الكبرى كي لا يتحول باتجاه التحالف ضدها، ومع ذلك هنالك اتجاه لدى البعض من الباحثين في العلاقات الدولية يجدون أن هذه المرحلة التي يقوم فيها الطرف المهيمن بممارسة نفوذه ماهي إلا مرحلة انتقالية لتأمين الهيمنة(٣١).

هنالك نقاش بين المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية بشأن تقييم دور الطرف الموازن وهل يجسد سلوكاً مشابهاً لما تقوم به القوة المهيمنة؟ يبدو أن السلوك الذي تؤديه القوة المهيمنة شبيهاً إلى حد كبير بسلوك الطرف الموازن الذي يسعى إلى الحفاظ على التوازن وعدم السماح لأي قوة بالتفوق، فأنماط السلوك متشابهة رغم أن الهيمنة لا تشترط وجود توازن بسيط، فالهيمنة وفقاً للحالة الأمريكية تتجه إلى الحيلولة دون تفوق أي قوة إقليمية في أي دائرة جيوبوليتيكية داخل النظام. ومن ثم فإن القوة المهيمنة تتبنى الشراكات الاستراتيجية

وتوظيف أدوار القوى المؤيدة لها في دوائر جيوبوليتيكة من أجل ضبط وإدارة السلوك التوازني، وهذه المعطيات في الحقيقة تستهدف تأمين السيطرة الجيوسياسية للقوة المهيمنة(٣٢).

تستدعي الهيمنة الوصول إلى مرحلة السيطرة الجيوسياسية التي تمكنها من تحقيق التفوق الاستراتيجي فهي بهذا المستوى تتمكن من توزيع مهام ذلك على القوى المحلية المرتبطة بإستراتيجية الأمن القومي التابعة لها، وفق الوظائف التي تستند لها وبالشكل الذي يمكنها من استكمال مراحل الهيمنة. ومن ثم فإذا ما أريد مقارنة صورة الهيمنة الأمريكية بالدولة حاملة الميزان فإن هذه الدولة سوف تسعى إلى حفظ الاستقرار القائم وإدامته والتدخل إلى جانب الطرف الذي أصبحت قوته أقل كما هو الحال مع بريطانيا في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى(٣٣). ومن ثم فإن الترتيبات الاستراتيجية التي تقوم بها الولايات المتحدة تسعى الى تعزيز قدرة الأطراف التي تدعم مصالحها الحيوية وبما يؤمن استمرارها كفاعل في السياسات الإقليمية وهذا ما يفسر الممارسات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حيث دعم مراكزها الإقليمية عبر القوى التي تساند استراتيجيتها الأمنية.

إن قدرة الطرف الموازن على ترجيح كفة التوازن لصالح أحد أطرافه يعد عاملاً حاسماً في قياس القدرة على التأثير، فالمحافظة على الوضع القائم والحيلولة دون ارتقاء قوة أخرى تنافسها على الهيمنة لا يعني سوى تقديم العون إلى الطرف الأقل قدرة ومن ثم إنهاء مشكلة زيادة القوة لديه(٣٤). ومن هذا المنطلق يرى والتز أنه إذا كان في النظام الدولي دولاً مهيمنة أو تعديلية تريد السيطرة على القوى الكبرى الأخرى فإنه من غير الممكن حفظ الاستقرار إلا من خلال وجود قوى مستعدة على ترجيح التوازن ضد المعتدين المحتملين في النظام الدولي(٣٥).

إن مدى التقارب بين الموازن وحامل الميزان تبدو واضحة من حيث التوصيف إلا أنها مختلفة في إطار التعامل مع القوى الرئيسة في النظام، ففي وضع حامل الميزان يفترض أن يكون وضع القوى في حالة توازن كي يتمكن من تحقيق المساواة بين طرفي الميزان، أما في حالة الموازن فاعتبارات التوازن ليست ضرورية إنما الافتراض الأساسي يقوم عدم تفوق أحد الأطراف بحيث يكون مهيمن بدلاً عنه، وهذا ما ركز عليه بريجنسكي في رقعة الشطرنج بشأن أهمية قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ استراتيجية خاصة للتعامل مع كل منها لضمان الركن الأساسي لعقيدتها الردعية الجديدة والمستندة إلى عدم السماح لأية قوة إقليمية بالتنامي لكي لا تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان من العالم.

إن طبيعة الفوضوية التي تسود النظام، وعدم وجود سلطة عليا فيه تفوق سلطة الدول كما يعتقد جون ميرشايمر هي التي تعزز من مخاوف الدول وتنافسها للحصول على أكبر قدر من القوة كونها غير قادرة على معرفة نوايا الدول المجاورة لها أو الموجودة ضمن بيئتها، ومن ثم فإن الحفاظ على النظام القائم من قبل الدولة المهيمنة يستدعي تأمين التوازن الفرعي، وعدم تفوق أي طرف على الأطراف الأخرى كي لا تفقد القوة المهيمنة هيمنتها على هذه المنطقة.

إذن أن طبيعة الدور الذي تؤديه القوة المهيمنة في البيئة الاستراتيجية يتطلب أن تكون هنالك قدرة على التوازن في المصالح الاستراتيجية مع القوى الرئيسة في النظام، إذ أنه بغض النظر عن الأدوار التي تقوم بها هذه القوى في البيئة الاستراتيجية، إلا أنها تبقى مضطرة إلى الاستمرار وفق منطق التوزان في المصالح لأنه الأنسب إلى سلوكها الاستراتيجي، فالقوى الرئيسة في النظام تسعى إلى إدامة وتوسيع مصالحها، وإذا ما وجدت هذا الأمر ممكناً في ظل الهيمنة فإنها لن تستهدف تغيير النظام الذي تتفاعل فيه، ولن تتجه نحو تشكيل تحالفات استراتيجية للتوازن مع القوة المهيمنة(٣٦).

ووفقاً لهذا الإفتراض فإن توازن التهديد لا يمكن أن يتشكل في البيئة الإستراتيجية بسبب إمكانية الإستمرار في توازن المصالح، فضلاً عن أن التوازن في المصالح هو الآخر يسهم في تقليل فرص توازن القوى بين الأطراف الرئيسة في النظام الدولي. فالأساس الذي يخضع له التفاعل بين القوى الأساسية سوف يكون على أساس تنسيق المصالح بينها لأنه أفضل لهذه القوى من تشكيل تحالف بينها لا يحقق مصالحها. وهذا التوازن يقترن إلى حد كبير بمنهجية القضايا وحدود القوة المستخدمة لزيادة القوة أو التأثير في سلوك الآخرين على حد تعبير **ستيفن لوكس**(٣٧).

يمكن أن يلاحظ درجة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في النظام الدولي على استمرار التوازن في المصالح، فرغم تعقيدات الوضع في سوريا إلا أن ضمان مصالح روسيا بقيت مستمرة دون أن يشمل ذلك توسعها في مناطق جديدة، فضلاً عن أن الأدوار التي تقوم بها روسيا أو الصين في الوقت ذاته في مختلف مناطق العالم، فجميع الأدوار تخضع إلى توازن المصالح أكثر من قربها إلى توازن التهديد. وهذا ما يجعل الاستراتيجيات الدولية لا تميل باتجاه تشكيل تحالفات مضادة للهيمنة الأمريكية بسبب استمرار ضمان مصالح القوى التعديلية في النظام.

يفترض منطق الأدوار الاستراتيجية أن القوى التعديلية تسعى إلى زيادة نصيبها من القوة في النظام الدولي، إلا أن هذه الزيادة هي بهدف التعديل وليس بهدف التغيير، وهذا ما يمكن أن نلاحظه في غياب حالة التضاد واستمرار التعاون بآليات متجددة بين هذه القوى والولايات المتحدة الأمريكية، ولعل هذا المبدأ يعبّر عن جزء مهم من افتراض كينيث والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية، إذ يرى والتز بأن القوة في مفهومها الواسع ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق وضع النفوذ والسيطرة في مجال ليس تصارعياً بالضرورة(٣٨). وهذا ما تسعى القوة المهيمنة إلى تحقيقه من خلال التوازن في المصالح. ولعل ما يؤكد هذا الافتراض هو التصور الذي تطرحه الواقعية الجديدة بشأن التهديدات حيث ترى أن التهديدات لم تعد قادمة من القوى الكبرى إنما من الدول الضعيفة باعتبارها غير قادرة على تأمين ذاتها وإدارة شؤونها.

وهنا وفق معطيات التهديد والتفوق فالمعضلة الأمنية ستنشأ نتيجة للنوايا العدوانية، وستكون متزايدة في حدتها عندما يكون النظام الدولي في شكل قطبية ثنائية، وهذا ما ركز عليه هيرتز الذي يرى بأن الشكل ثنائي الأقطاب الناشئ في الحرب الباردة قد أدى إلى تفاقم المعضلة الأمنية، والمعيار الذي إعتمده هيرتز هو الخوف وفقدان الثقة الأمر الذي يجعل توازن المصالح إدارة متكاملة لقصور الأطر التعاونية في مجال الأمن الدولي(٣٩).

وبالمقارنة مع المناطق الإقليمية يمكن أن يلاحظ أن هنالك مجالاً مختلفاً في سياسة الهيمنة، إذ تسعى الدولة المهيمنة إلى الاحتفاظ بقدرتها على حفظ التوازنات الإقليمية وعدم ظهور قوة إقليمية تفوق نفوذها الاستراتيجي، فالولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة تسعى إلى عدم ظهور أي قوة قادرة على التفوق في إقليمها إذ أن هذا التفوق يعني انتفاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يعني أن القوة المهيمنة لن تسمح باستمرار المعضلة الأمنية بين القوى الإقليمية إنما سوف تعمل على استعادة التوازن بين القوى الإقليمية المتنافسة، وهذا ما ينعكس على العلاقة بين إيران والمملكة العربية السعودية إذ أن الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ قابله قمة الرياض عام ٢٠١٧.

إن السعي إلى حفظ التوازنات الإقليمية من خلال دور الموازن هو الذي يضمن السيطرة على توازن التهديد بين القوى الإقليمية بحيث لا يمكن لأي قوة بالتفوق على حساب القوى الإقليمية الأخرى.

إن طبيعة الفعل الذي تؤديه القوى التعديلية في المعضلة الأمنية يحدد وفقاً لمعطيات التصور الأمني للقوة المهيمنة، إذ تحاول القوة المهيمنة من خلال سلوكها التوازني أن تحدد مجال فعل القوى التعديلية، ومن ثم ضبط حدود المعضلة الأمنية، وما تبرزه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية يبين أن القوى التعديلية لا تعمل في نفس المناطق

في آن واحد، إذ تتواجد روسيا في منطقة إقليمية مختلفة عن الصين وهكذا الحال بالنسبة إلى إيران، وعلى الرغم من إمكانية تمدد الفعل الاستراتيجي للقوة التعديلية في مناطق جديدة كالحالة مع روسيا في الشرق الأوسط، إلا أن حدود فعلها الاستراتيجي يبقى محدداً وضمن ضبط القوة المهيمنة، مما يجعل العلاقة بين روسيا وإيران تتحدد في إطار توازن المصالح والتنسيق في المصالح بدلاً من التحالف لموازنة دور الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب أن القوة المهيمنة سوف تؤدي سلوكاً توازنياً بوصفها القوة المهيمنة وصاحبة المقدرة على ضبط سلوك الأطراف الإقليمية. وهذا ما يعني لن تكون هنالك قوة مهيمنة من القوى المنافسة فيما بينها غيرها في المنطقة(٤٠).

إن هذا الوصف من تفاعل القوى التعديلية مع القوى التي ترغب في بقاء النظام والدفاع عنه سوف ينشأ معضلة أمنية بسبب المنافسة المشتدة بينها على الهيمنة والرغبة في زيادة القوة، إلا أن طبيعة فهم الوظائف والأدوار الاستراتيجية سوف يمكن هذه القوى من الحفاظ على مقدار معين من التنسيق في المصالح دون أن يصل ذلك إلى التحالف النهائي فيما بينها لتنتقل من التعديلية إلى القوة الهجومية الراغبة في تغيير النظام.

ووفقاً لذلك فإن المعضلة التي ستنشأ بموجب التفاعل القائم بين القوى التعديلية والقوى الداعمة للقوة المهيمنة سوف تتفاعل بشكل مستقل بعيداً عن إمكانية التحالف فيما بينها رغم التقارب في المصالح بينها وبين القوى التعديلية الأخرى على مستوى النظام، إلا أن بقاءها في إطار التوازن مع القوى المؤيدة للهيمنة يجعلها قادرة بشكل أكبر على أداء وظائفها بالنظام دون تكاليف باهظة.

أما على مستوى التهديدات، فإن القوى الثانوية في النظام ستشعر بالتهديد كنتيجة منطقية لزيادة القوة بين طرفي المعادلة – التعديلية والمؤيدة– مما يجعلها تتجه نحو سياسة الإنضمام من أجل تقليل التهديدات عليها، ومن ثم فإنها ستنضم لصالح المحور الأقل تهديداً بالضد من الطرف الأكثر تهديداً ولاسيما وأن جميع افتراضات التوازن في التهديد سوف تكون مكتملة من النوايا العدوانية مروراً بالقرب الجغرافي وصولاً إلى سياسة الانضمام. الأمر الذي يجعلها أقرب إلى حفظ الاستقرار من أجل ضمان ديمومة المصالح الاستراتيجية و طمأنة التهديدات التي تشعر بها بسبب المعضلة الأمنية.

إن عملية ضبط التوازن ومنع تحول القوة التعديلية إلى قوة مهيمنة هي وظيفة تقع على عاتق القوة المؤيدة للهيمنة عبر دعم النفوذ الذي تؤديه القوة المهيمنة، فأي مسعى تستهدف منع القوى التعديلية زيادة نصيبها من القوة سوف يعمل على دعم الحلفاء الإقليميين الأمر الذي يجعل مناطق التفاعل عبارة عن دوائر

جيوستراتيجية قائمة على أساس تقييم القوة المهيمنة للمخاطر والتهديدات التي قد تعترض تمدد نفوذها الاستراتيجي في المنطقة.

ومع ذلك فإن مجال السياسات القائمة على أساس تعديل القوة بالنسبة للقوة التعديلية وحتى القوة المؤيدة للهيمنة سوف تستمر ما دامت هنالك معايير للتسابق حول القوة، وهو الأمر الذي يفسر في الوقت ذاته استمرار قضايا التنافس والصراع، لأنها تعمل على ديمومة التنافس الإقليمي بدلاً من تحول نطاقه إلى المستوى العالمي رغم أن هنالك فرص تتهيأ في البيئة لحسم هذه القضايا بشكل أولي أو نهائي، إلا أن تغيير شكل الصراع قد يؤدي إلى تصحيح المسارات الاستراتيجية للقوى التعديلية والمؤيدة للهيمنة في الدوائر الجيوستراتيجية للتفاعل مما يؤدي إلى تغيير مسار التنافس باتجاه القوة المهيمنة.

الخاتمة

يفترض أن تنتهي مقارنة الافتراضات النظرية في أي حقل معرفي ولاسيما في الدراسات الاستراتيجية بنتائج قادرة على تقليص النقاشات النظرية بالشكل الذي يتبنى فيه إطاراً نظرياً قادراً على تحليل الاستراتيجيات الدولية، فالغاية من المقارنة والمقاربة بين الافتراضات النظرية هو تشكيل إطار عام يساعد في تحليل وتفسير الباحثين في الدراسات الاستراتيجية للوقائع التي تجري في النظام الدولي.

ماتزال المعضلة الأمنية تمثل تصوراً أمنياً رئيسياً في الدراسات الاستراتيجية، رغم أن حدود تأثيرها في النظام قد تتغير إلا أنها ستبقى مرتبطة بصعوبة التنبؤ بالفعل الاستراتيجي للدول الرئيسة في النظام، فبنية النظام تؤثر بشكل كبير من خلال وحداتها على عملية تقدير وتشخيص منطق الأداء الاستراتيجي للدول تجاه بعضها ومن الصعب تجاهل ما تفرزه النوايا من رغبة في زيادة القوة من مخاوف للدول الأخرى.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ولغاية اللحظة أن تؤثر بشكل كبير على حدود القوة وبالشكل الذي منع القوى التعديلية من توثيق تعاونها للدرجة التي تسمح لها بالتحالف فيما بينها، إذ ساهمت القدرة على تنسيق المصالح بينها وبين القوى التعديلية في تهيئة الأدوار الاستراتيجية بالشكل الذي ينسجم مع طموح كل دولة و رغبتها في المصالح التي تسعى إلى بلوغها في النظام الدولي. من زاوية أخرى فإن القوى التعديلية استطاعت أن تجد ذاتها في حدود مناسبة للتوازن مع القوى التي تشعر بمنافستها ، و هي في منطق التوازن في التهديد تعد أقرب إلى القوة المهيمنة، فهي تنضم في تحالف

متناسق مع القوة المهيمنة للتوازن مع القوى التعديلية دون أن تكون طرفاً في التوازن في منطقة التفاعل، وقد ساهم هذا التقسيم بشكل كبير في حفظ درجة معينة من الاستقرار دون الوصول إل التوازن في القوى.

إن مضاعفة القوة المهيمنة لدورها العقلاني في إدارة الأدوار الاستراتيجية ومحاولة ضبط القوة الساعية إلى الهيمنة وتضييق أوزانها الاستراتيجية من خلال رفع وزنها الاستراتيجي في التفاعلات الدولية بحيث أصبحت قادرة على أن تكون بمثابة حامل ميزان، أو كما يسميها جون ميرشايمر المهيمن الإقليمي، فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تكون القوة المهيمنة الإقليمية في جميع أقاليم العالم، وهي لا تسمح أن تكون في موقع التوازن مع القوى الأخرى، فهي لا تتوازن مع أي دولة تعديلية أو هجومية في العالم، رغم وجود بعض الدول الرافضة للهيمنة ومنطق الحكم الأمريكي كما يسميه البعض كالحالة مع إيران في الشرق الأوسط أو كوريا الشمالية في الباسفيك. إلا أن كلتا الدولتين تعجزان أن يكونا في تحالف استراتيجي واضح قادر على موازنة الولايات المتحدة الأمريكية، سواء أكان ذلك إقليمياً أم دولياً فهي غير قادرة على تعزيز التحالفات الجزئية التي تقوم بها في مجال نفوذها الإقليمي إلى المستوى الدولي، فما تقوم به روسيا وإيران من تنسيق في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن ملاحظته في أوروبا أو أي مكان دولي آخر.

المصادر والمراجع:

([1]) John H. Herz, The Security Dilemma in International Relations: Background and Present Problems, International relation copyrigjt, London, Thousand Oaks, Vol 17, 2003, p.412

[(2)] Barry R. posen, The Security Dilemma and Ethnic conflict, Survival. Vol. no 1 spring 1993, p.28

([3]) Avidit Acharya & Kristopher W.Ramsay,The Calculus of the Security Dilemma, research paper by: https://stanford.edu/~avidit/security.pdf

[(٤)] نقلاً عن: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط٢، بنغوين للنشر، مارس ٢٠٠٠. (النسخة الألكترونية).

[(5)]Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations; the key concepts, Routledge, London, 1st edition, 2002.p, 292

[(٦)] للمزيد ينظر: هيدلي بول، المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، ص١٧٠

[(٧)]هاري ار.يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي ،التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠١١ م ، ص ٨٢

[(٨)] للمزيد ينظر: ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة، عبد الله جبر العتيبي، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦، ص٤٥٧

([٩]) برتران بديع، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، ص١٠٥

[(١٠)] جاك دونللي، الواقعية، في مجموعة باحثين: نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٦٠

[(١١)] المصدر نفسه، ص٦٤

([١٢]) صابر آيت عبد السلام، النظرية الواقعية الجديدة، دراسة منشورة على الرابط:
http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_4206.html

([١٣]) المصدر نفسه.

([١٤]) ستيفن والت، من يخاف توازن القوى؟، ترجمة جلال خشيب، إدراك للدراسات والإستشارات، دراسة مترجمة منشورة على الرابط الألكتروني:

/http://idraksy.net/whos-afraid-of-a-balance-of-power

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) فرانك هارفي، عودة المستقبل التنافس النووي ونظرية الردع وإستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ص ١٨- ٢١

(17) Andreas M. Bock , Why Balancing Fails Theoretical reflections on Stephan M. Walt's "Balance of Threat" Theory, Universität zu Köln, 2013, p.27

(18) An interview with Stephan M. Walt, Balancing Threat: The United states and the Middle East, Yale Journal of International Affairs, 2010, p.p. 10-11

(١٩) فضل الأمين، بنية النظام العالمي الجديد، قضايا دولية، اسلام آباد، العدد، (٢٢٣)، ١٩٩٤، ص ١٧

(٢٠) جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، في كتاب نظريات العلاقات الدولية.. التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص٢١٤

(٢١) جوزيف ناي (الابن)، المنازعات الدولية.. مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: احمد أمين ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة الدولية، القاهرة، ٢٠٠٠. ص٣١

(٢٢) نقلاً عن: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة (هاني تابري)، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩م، ص ٢٨٧

(٢٣) نقلاً عن: جوزيف ناي، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة :احمد أمين ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة الدولية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٣٢

(٢٤) روبرت غلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة (عمر الأيوبي)، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩م، ص٣١

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٨

(٢٦) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث)، ٢٠٠٨م، ص ٤٣٠

(٢٧) كريستوفر لين،اعادة صياغة الاستراتيجية الامريكية الكبرى (زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى)، ترجمة (أديب يوسف شيش)، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، دمشق، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٩م، ص ٢٩

(٢٨) ابراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، بيروت، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧

(٢٩) ريتشارد ليتل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨

(٣٠) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٦٠

(٣١) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنيين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، دار الفجر الجديد، ط٢، ٢٠٠٤م، ص ٦٧٥

(٣٢) بالمقارنة مع: جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٢، ص ٢٣٣

(٣٣) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٦٠

(٣٤) هيرفريد مونكلر، الامبراطوريات: منطق الهيمنة العالمية من روما الى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م، ص ٦٩

(٣٥) كرار أنور ناصر، دور المدرستين الواقعية والليبرالية في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٤٥

(٣٦) جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي، في جرايمي هيرد محرراً، القوى العظمى والإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ص ٢٣-٢٤

(37)Steven Lukes, Power: A Radical View , British Sociological Association, 1974, p. 14

(38) Martin Griffitjs, Areinterpretation: Realism , Idealism , and International Politics, Routledge, London, EC4P 4EE , and New York NY10001, 1992 , P 4 p.77

(٣٩)غراهام إيفانو وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠

40( ) للمزيد ينظر: كرار أنور ناصر، دروب القوة العظمي الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، دار الرافدين للنشر، بيروت، ٢٠١٨، ص ص ٣١٤- ٣١٦